

تحليل علاقة سوسيولوجيا الثقافة بالإتجاهات الإقتصادية للمقاولاتية

Analyse de la relation entre la sociologie de la culture et les tendances économiques du l'entrepreneuriat

رحماني مريم¹، سعيداني محمد السعيد²

¹ جامعة الاغواط (الجزائر)، m.rahmani.eco@lagh-univ.dz

² جامعة الاغواط (الجزائر)، ms.saidani@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ القبول: 2026/05/10

تاريخ الاستلام: 2026/05/07

ملخص: لا تعتبر المقاولاتية ظاهرة إقتصادية أو سياسية أو مالية أو قانونية أو إدارية فحسب، وإنما هي أيضاً قضية سوسيو ثقافية بكل محتوياتها ومضامينها: القيم، التعليم، المبادئ، التاريخ، المواقف والسلوكيات، الهياكل الإجتماعية...، والتي لها تأثير مباشر ومتباين على الثقافة المقاولاتية، فالمقاول لا يعيش منفرداً وإنما يتكامل مع البيئة الإقتصادية والسياسية والقانونية وخصوصاً المجتمعية التي تحتم عليه التعامل معها لأجل تنفيذ مشروعه المقاولاتي الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هيكل نظام الإنتاج وإعادة الإنتاج الذي تحكمه الأعراف والقيم الإجتماعية السائدة.

الكلمات المفتاحية: : سوسيولوجيا الثقافة، الإتجاهات الإقتصادية للمقاولاتية، المقاولاتية الجزائرية.

Abstract:

L'entrepreneuriat n'est pas seulement un phénomène économique ou Politique ou simplement financière ou juridique ou administratif, c'est aussi une question socioculturelle, c'est-à-dire une disposition d'esprit, de culture, de valeurs, sociales, d'attitudes et de d'éducation, Histoire, principes, de structures ., Une multitude de facteurs influencent et orientent ce qu'en...comportement appelle une culture entrepreneuriale. L'entrepreneur n'est pas seul à bord; il doit l'environnement socio-économique et la spécificité de sa compter avec projet d'entreprise s'inscrit dans communauté. Sa volonté de mener à terme son d'acceptation/rejection de un cadre plus général de production/reproduction et .valeurs sociaux et de la culture prédominant.

Keywords Socio-culturelle, les Tendances économiques du l'entrepreneuriat, entrepreneuriat Algérienne.

*المؤلف المرسل: رحماني مريم

1. مقدمة:

ينظر اليوم للمقاولاتية **entrepreneuriat** على أنها التوجه الإستراتيجي الجديد الذي يقود حركة النمو الإقتصادي وتنافسية الاقتصاديات وزيادة الثروة والتنمية والحد من الفقر والبطالة والتضخم والعدالة الإجتماعية والإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي والديمقراطي*، فالنجاح في إقامة المشاريع المقاولاتية المستدامة يعكس نجاح ترابط مخرجات الأنظمة الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئية والقانونية والتعليمية والتكنولوجية و... إلخ، هذه العوامل التي تشكل البيئة العامة المسؤولة كلياً و/أو جزئياً عن نجاح أو فشل المشاريع الريادية، أين تلعب العوامل السوسيو ثقافية - خلافاً للعوامل الأخرى- دوراً لا يمكن تجاهله في بناء وتكوين شخصيات المقاولين والثقافة المقاولاتية وتعبئة الجهود المقاولاتية - الشبابية خاصة- نحو المشاريع الإستثمارية الخاصة، فالدراسات النفسية والإجتماعية والإنترولوجية والإدارية والإقتصادية (Kamdem, 2002 ; Torrès, 2001 ; Allali, 2001 ; D'iribarne, 2000) تستند في تفسير نجاح المقاولاتية في الدول المتقدمة إلى العوامل السوسيوثقافية والبسيكولوجية كالفردانية والمادية مقارنةً بالدول النامية التي تسود فيها أنماط الجماعية والتكافل الإجتماعي، وما يزيد من صعوبة الأمر هو دراسة تأثير هذه العوامل في ظل المتغيرات البيئية الدولية كالعولمة الثقافية والمنافسة الدولية والتمويل الدولي والإستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات والإبداع التكنولوجي الدولي والأزمات العالمية والتنمية البيئية... إلخ رغم ما قد تتيحه هذه العوامل من فرص للبحث والتعاون الدولي والإقليمي المشترك.

إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير سوسيولوجيا الثقافة على الإتجاهات الاقتصادية للمقاولاتية؟.

إشكاليات الدراسة:

- 1- علاقة سوسيولوجيا الثقافة بريادة الأعمال والمشاريع المقاولاتية؟.
- 2- علاقة سوسيولوجيا الثقافة بالإتجاهات الاقتصادية للمقاولاتية؟.
- 3- مدى أهمية علاقة سوسيولوجيا الثقافة بالإتجاهات الاقتصادية للمقاولاتية في الجزائر؟.

الفرضيات:

1- يمكن لسوسيولوجيا الثقافة كمدخل إجتماعي إقتصادي أن تفسر نجاح أو فشل المشاريع المقاولاتية.

2- هناك تأثير واضح لسوسيولوجيا الثقافة على الإتجاهات الاقتصادية للمقاولاتية في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية سوسيولوجيا الثقافة في دعم التوجهات الاقتصادية للمشاريع المقاولاتية وبيان هذا الأثر في الحالة الجزائرية.

2. سوسيولوجيا الثقافة: مفاهيم وأساسيات

1.2 الثقافة:

واحدة من الصعوبات المطروحة في مناقشة علاقة الثقافة بالمقاولاتية هو عدم وجود تعريف جامع ومانع لمفهوم الثقافة لضيق التحديد اللفظي عن إستيعاب المضمون الواسع والمتشعب الذي تدل عليه الكلمة، والتي تعني في إطارها العام¹:-

فمن حيث الموضوع يشير علماء الأنثروبولوجيا إلى أنها: "مجموعة المبادئ، المفاهيم، الإعتقادات، التصورات، النظم، الفلسفات، الأفكار، التراث، التاريخ،... إلخ التي تحكم السلوك الإجتماعي للأمم والأفراد، فهي مخزون الأفكار الإجتماعية التي تنقل عبر الأجيال"²، ومن حيث الأهداف هي: "مجموع الأفعال التي تضمن تنشئة إجتماعية للأفراد في ظل إندماجهم في مجموعة معينة ضمن محيط معين، فهي ظاهرة جماعية وإجتماعية تخص الإنسان والمجتمعات، ومن خصائصها الإستمرارية في الزمن"³، فالثقافة بهذا المعنى ترمي إلى تحديد ملامح شخصية الفرد والأمة وتمييزها ذاتياً بالمقارنة الفردية أو الدول مع بعضها، وأما من حيث الوسائل فهي كل الوسائل المذكورة في المجالات المذكورة أي المناهج التربوية، الدراسات، الإعلام، الفنون... إلخ.

أما من حيث الإصطلاح فقد تم تعريفها بأنها ما يكتسبه الإنسان من ضروب المعرفة النظرية والخبرة العملية التي تحدد طريقته في التفكير ومختلف مواقفه ضمن المحيط العام أو الخاص وفي اللغات الأجنبية *Culture* تعني الزراعة والإستنبات، فهذا أصلها، فقد إستخدمها الفلاسفة الرومان *Cicoron* للدلالة على الفلسفة أي فلاحه العقل وتنميته ثم طرأ عليها تغيير تاريخي لتشمل كل المفاهيم والأغراض السابقة أي تنمية المكاسب العقلية والأدبية والدوقية كما أشار إليها الأديب الفرنسي فولتير *Voltaire*، من جانبه يعرف عالم النفس الهولندي *Geert Hofstede* 1980 م الثقافة بأنها: "مزيج تراكمي للقيم التي تميز في النهاية مجتمع ما عن آخر من خلال تطور المنظومة القيمية له والتي تنعكس على كافة نشاطاته"⁴، بينما يعرف المفكر الإجتماعي مالك بن نبي الثقافة بأنها: "مجموعة الصفات الخلقية والقيم المجتمعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته لتصبح لا شعورياً تلك العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب حياة في الوسط الإجتماعي الذي ولد فيه فهي على هذا الأساس المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته"⁵، بينما إستنتج *KAMDEM* ثلاثة إتجاهات في معالجة إشكالية الثقافة: الإتجاه الفلسفي القائم على دراسة شخصية الأفراد، الإتجاه الأنثروبولوجي الذي يهتم بالقيم المشتركة بين الجماعة البشرية، الإتجاه الإستراتيجي الذي يشير إلى نظام القواعد الذي ينظم علاقات الأفراد والجماعات، فالنمط الذي يتبناه مجتمع معين لتسيير شؤون حياته اليومية أطلق عليه كل من *GEERT HOFSTED et BOULLINGER* بالبرمجة الذهنية *la programmation mentale* ، وقد حدد كل من *KROBER et KLUCKOHN* خصائص الثقافة في الخصائص التالية: أنها عملية

إنسانية وإجتماعية، عملية مكتسبة وقابلة للنقل من جيل إلى جيل، تحقق وظيفة الإنتماء، لها دور كبير في تحديد نمط عيش الأفراد والمجموعات، الثقافة متغيرة.

2.2 عناصر سوسيولوجيا الثقافة:

يحدد *Honigmann 1964* م خصائص النظام الإجتماعي في قوله:

" En général, les anthropologues sont d'accord sur les critères au moyen desquels une tribu (en tant que système d'organisation sociale) peut être décrite : un territoire commun, une tradition de descendance commune, un langage commun, une culture commune et un nom commun ; tous ces critères formant la base de l'union de groupes plus petits tels que des villages, des bandes, des districts, des lignages" ⁶.

ويرى *WITTER WALGHE* أن عناصر سوسيولوجيا الثقافة تضم العناصر التالية:

1- العائلة: يرى العديد من علماء النفس الإجتماعيين أن للوسط العائلي دور كبير في إكتساب الفرد لمواقفه إتجاه القضايا الحياتية، فالتربية الفعالة لدى الأطفال تحضر هؤلاء ليصبحوا مسؤولين قادرين على أن يكونوا مقاولين فاعلين في الحياة المجتمعية، ويعرف *P.Paillot* المقاولاتية كعملية إجتماعية كما يلي: "عملية تاريخية للتعليم، الإندماج والتموضع الإجتماعي والتي من خلالها يحضر الشخص نفسه لأداء الأدوار المقاولاتية، أي الأدوار الخاصة بالتخيل، تطوير وتحقيق إستكشافات ورؤى مبدعة من القيم والأنشطة، أي أن التوجه المقاولاتي هو تعبير عن إستعداد إجتماعي وبسيكولوجي متواجد في الزمن البعيد للعائلة"⁷، ويظهر تأثير النسق العائلي من المنظور الإداري في شكل أنواع الهياكل الإدارية والتسييرية المقاولاتية ذات النمط الأبوي، يقول *Bourgoin 1984* م:

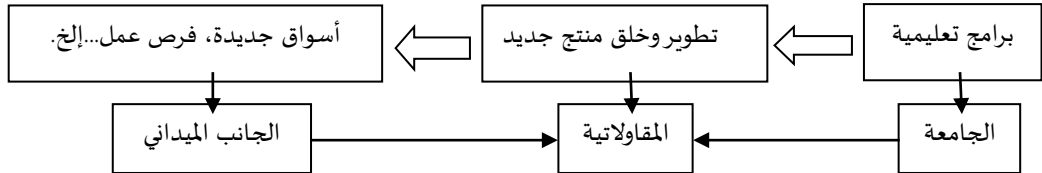
" Dans une culture communautaire, les relations entre les employeurs et employés vont ressembler à ceux qui ont existé entre l'enfant et sa famille étendue. Elles se tisseront sur une base morale, engendrant des obligations mutuelles : protection de l'employé par l'employeur (indépendamment des performances des salariés) et loyauté vis-à-vis de l'employeur de la part de l'employé" ⁸.

وحسب *Kamdem 2001* م فإن تأثر النظم الإدارية المقاولاتية بالنمط الأبوي في التسيير سوف ينشأ عدداً من المواقف والسلوكيات الإدارية الداخلية التي تمس بأساليب الرقابة وتقييم الأداء وإتخاذ القرار والقنوات الرسمية وطرق حل النزاعات والسلوكيات الخارجية المتعلقة بعلاقة المنظمة بالمجتمع والمسؤولية الإجتماعية والبيئية والإعلامية وإتصالية وإفصاحية والصورة الذهنية التي ينشأها المجتمع لتلك المنظمة.

2- اللغة والدين: يعتبر الدين أحد أهم الأبعاد السوسيوثقافية بما يفرضه من المباحات والممنوعات التي تشكل الإطار العام لنسق التصورات والممارسات الفعلية، حيث يُعرف غيرتز *GEERTZ* الدين على النحو التالي: "منظومة من الرموز تستهدف خلق حالات ذهنية ودوافع كلية، قوية ومستدامة، وذلك بصياغة رؤى ذات أبعاد أنطولوجية عامة ومنحها هالة من السهولة على النحو التي تظهر فيه الحالات الذهنية متطابقة مع الواقع"⁹، وتعد أطروحة ماكس فيبر في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" 1905 م من بين المرجعيات الأساسية في التحليل السوسيو إقتصادي الثقافي حول أسباب تطور الرأسمالية، ذلك أنه يعد من الأوائل الذين ناقشوا مسألة علاقة الدين بالتطور المؤسساتي ويرى أن الأطر الأخلاقية والدينية شجعت على تطور الرأسمالية بما وضعته من قواعد للتعاملات المالية والإقتصادية، ومن جانبه حاول *Gary Tribou* 1995 م اختبار الفرضية الأساسية لـ ماكس فيبر على المجتمعات الإسلامية في دراسته "المقاول المسلم: الإسلام وعقلانية المؤسسة *L'entrepreneur musulman : L'islam et la rationalité de l'entreprise*"، حيث يرى أن الإسلام يدافع عن الحرية والملكية الفردية والجماعية والأطر التنظيمية والتمويلية لعالم الأعمال والعقلانية في التسيير الإقتصادي للمخاطر التي تواجه المشروع بالمقابل هناك تعارض صريح بين الإسلام والتقدم بالمفهوم الغربي القائم على التعاملات الربوية والإقتصاد الإفتراضي، وبالتالي هناك تعارض بين الإيديولوجية الإسلامية والإيديولوجية الغربية حول دوافع المقاولانية وأهدافها في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الرأسمالي الغربي، فالتوافق القائم بين الإسلام وعقلانية المؤسسة دفع *Catherine Wihtol de Wenden* إلى القول أن العوامل الثقافية الإسلامية تشجع السلوك الإقتصادي المالي والتجاري والتنظيم العقلاني للمؤسسات والروح الجماعية والتوزيع التكافلي للثروة، وتحليل *TRIBOU* لبعض النصوص القرآنية توصل إلى أن مفهوم "المقاول المسلم" هو ذلك الفرد الذي يجد في الأخلاق الإسلامية المنطلقات الروحية لنشاطاته الإقتصادية اليومية، وهو المفهوم الذي يرى فيه *TRIBOU* أنه يتفق مع ما ذهب إليه ماكس فيبر إلا أن كلاً منهما لم يشر إلى أن الدين هو العامل الحتمي للديناميكية الإقتصادية أي المقاولانية وهو ما إستند إليه *Michel Crozier et Erhard Freiberg* في نقده للحتمية الدينية كعامل مسؤول عن تشكل السلوك التنظيمي في الأعمال المقاولانية^{10**}.

3- نظام التعليم: إن دراسة علاقة نظام التعليم بالمقاولانية يتم من خلال مقارنة علاقته بالإحتياجات المجتمعية والمهام المنوطة به في إطار رفع معدل النمو الإقتصادي عن طريق توطين التكنولوجيا وتحسين جودة المنتجات، وحسب دايفيد أنكو *Daived Anko* فإن رفع نفقات البحث العلمي بـ 01 % من الناتج القومي يؤدي إلى رفع الإنتاج القومي بـ 30 %¹¹، فالمقولة كوحدة إقتصادية وآلية إجتماعية وسياسية تشكل الأساس لتحقيق التنمية البشرية المستدامة بتشجيع مختلف المؤسسات

والفئات المجتمعية والإقليمية على الإندماج ضمن مؤسسات البحث والتطوير التكنولوجي وتركيز جهودهم الإستثمارية لتقديم حلول للمشاكل المجتمعية مما يؤدي إلى ترسيخ الفكرة القائلة أن المقاوله هي الطريق الأمثل لمسار مهني مستدام¹²، ومن بين الأمثلة عن التشارك بين مدخل البحث العلمي والمقاولاتية الشركة الأمريكية *AMGEM* التي أسسها ثلاثة باحثين سنة 1980 م التي تضم حالياً أكثر من 18 ألف متعاون و14 مليار دولار كرقم أعمال، كما يشير بيتر درايفر *Peter drayker* إلى أن المؤسسات الصغيرة حققت خلال 25 الأخيرة بإنجازات تكنولوجية تفوق تلك المحققة من قبل الشركات العملاقة، وبالمقابل يلاحظ غياب هذا المسار المترابط الذي يجمع ما بين الجامعة كبيئة للإبداع والإبتكار والروح المقاولتية (المشاريع) في الجزائر رغم إصدار القانون رقم 98-11 المتعلق بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي، ولعل هذا أحد الأسباب التي دفعها إلى تبني نظام التعليم *LMD* الأنكلوساكسوني الأصل الذي يقوم على الإطار المفاهيمي التالي:



فهذا الإطار يتضمن مسار أكاديمي يحتل فيه الإبداع والإبتكار وروح المقاوله الأهمية الكبرى في نظام التعليم للوفاء بالإحتياجات المجتمعية التي تعبر فيها المقاوله عن مكان لقاء المشاغل الحياتية بالجانب الإبداعي للإنسان.

Tableau (01) : Les antécédents de la culture (Singh et Autres, 2005)

Contexte historique	Géographique	Identité sociale	Paramètres Economiques	Facteurs Institutionnels
Mythe	Climat	Langage	Système économique	Système De gouvernance
Mémoire collective	Topographie	Religion	Développement économique	Système légal
Territoire ou patrie Historique	-	Instruction	Développement technologique	Droits et devoirs
Colonisation	-	Rapport de sexe	Industries principales	Règles et lois
Influences externe	-	Mobilité Territoriale	-	-

Source : Rachid Rouane, "L'influence des facteurs socioculturels et motivationnels sur le comportement des acteurs de la promotion de l'entrepreneuriat ANSEJ, CNAC et ANGEM, en Kabylie (Algérie) ", *Thèse Doctorat, Université américaine de leadership*, 2015, p 62.

3. الثقافة المقاولاتية:

1.3 العنوان الفرعي الأول:

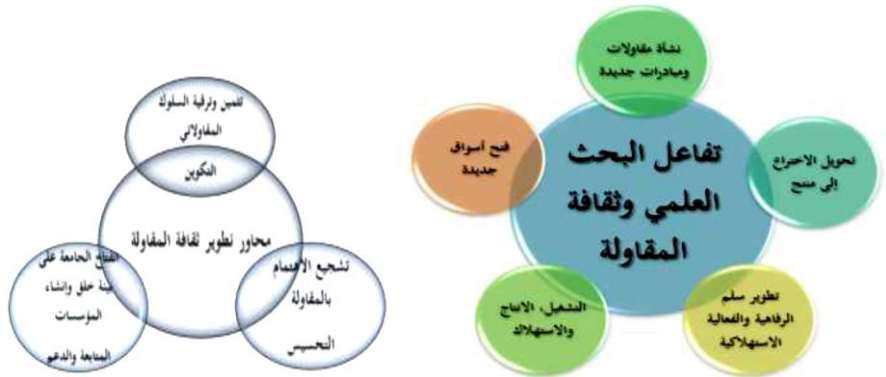
إن الحديث عن ثقافة المقاوله من الناحية الأنثروبولوجية ليس المراد به الحديث عن ثقافة المجتمع في المؤسسات الإقتصادية بل القصد منه ثقافة المقاوله كنتاج للكيان الإجتماعي المتفاعل داخل المقاوله بصفتها تنظيماً مؤسسياً متميزاً يفرض إستقلاليته النسبية عن المحيط الموجود به، فثقافة المقاوله تعبر عن "مجموع القواعد القيمية والعملية كالتنظيم والتنافسية والمهارة والإبتكار التي يتقاسمها المنتمون للمقاوله في تحقيق أهدافها والإسهام في تطور المجتمع بما تنتجه من منافع إقتصادية وإجتماعية"¹³، فهي بذلك "مجله المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعه من الأفراد التي تتضمن التصرفات، ردود الأفعال، التخطيط، التنظيم، إتخاذ القرار، ومحاولة إستغلالها لإيجاد أفكار مبتكرة ضمن هيكل تسييري تنظيبي"¹⁴، بينما يعرف *Johannisson* 1984 م ثقافة الأعمال بأنها:

"... Est une culture qui valorise les caractéristiques personnelles associées à l'entrepreneursip soit l'individualisme, la marginalité, le besoin de réalisation personnelle, la prise de risques, la confiance en soi et les habiletés sociales ; qui valorise également le succès personnel tout en pardonnant l'échec ; qui encourage la diversité et non l'uniformité et qui encourage le changement et non la stabilité"¹⁵.

في نفس السياق يوضح كرسstofا 1997 م أن مفهوم ثقافة العمل الحر يرتبط بثلاثة أبعاد رئيسية¹⁶:

- 1- البعد التنظيمي: القوانين والأنظمة السياسات العامة...إلخ؛
- 2- البعد المعرفي: المعرفة المشتركة بين الأفراد داخل المنظمة والمجتمع؛
- 3- البعد المعياري: درجة الإعجاب برجال الأعمال.

ويمكن توضيح علاقة ثقافة المقاوله بالبحث العلمي في إطار ما سبق في الشكل التالي:
الشكل (01): تفاعلية البحث العلمي مع ثقافة المقاوله ومحاوّر تطوير ثقافة المقاوله

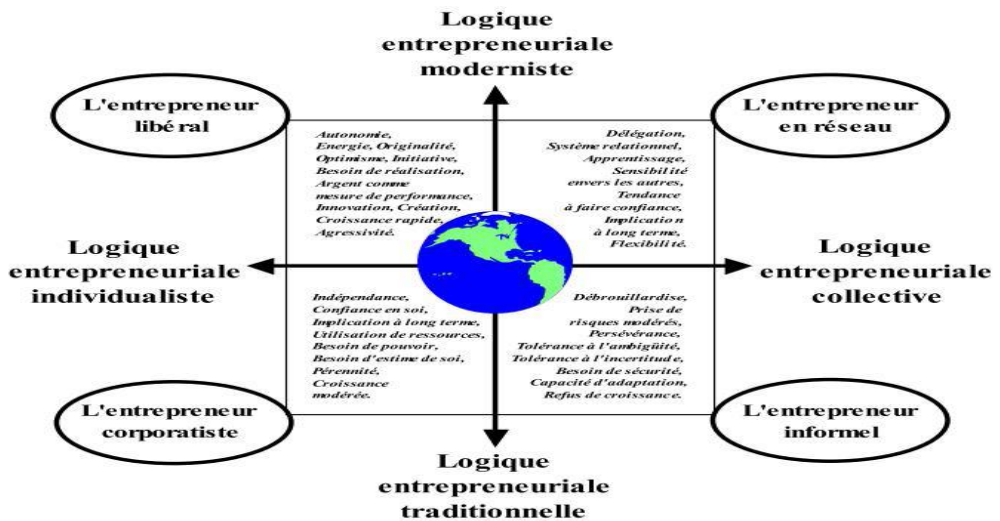


المصدر: بدراري سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 80.

II- علاقة سوسيولوجيا الثقافة بريادة الأعمال والمشاريع المقاوالاتية

يوضح الشكل الموالي أثر الاختلافات الثقافية العالمية على الإتجاهات الدولية للمقاولين:

Figure (02) : Culture et Global Entrepreneurship



المصدر: يحيوي مفيدة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

ويشير *Druker Petre* إلى أن المقاولة ظاهرة متعددة الأبعاد نتيجة تأثير عدة عوامل سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية وسيكولوجية وتعليمية وتكنولوجية تتكامل فيما بينها لإيجاد البيئة المناسبة لنماء وتطور المشاريع الإستثمارية عامةً والمقاوالاتية خاصةً،

ومن هذا المنطلق لقيت العوامل السوسيو ثقافية منذ بداية القرن الماضي إهتمام كبير من قبل علماء النفس والإجتماع والإقتصاد بإعتبارها عوامل مفسرة للسلوك المقاوالاتي، فقد إعتد الإتحاد النفسي على العوامل السيكلوجية كالروح المقاوالاتية، الإبداع، المخاطرة، العمل الجماعي، تقبل الأفكار الجديدة، الرغبة في الثراء... إلخ في تفسيره للعملية المقاوالاتية¹⁷، حيث يؤكد *هوسيلتر* أن هذه

الخصائص موجودة بكثرة في النمط السلوكي الغربي مقارنة بالدول النامية مما يفسر نجاح المشاريع المقاولاتية بها، كما سارد/يفيد ماركيلاند في نفس المنحى في كتابه "المجتمع المنجز" بقوله أن التقدم الإقتصادي يعتمد أساساً على طبيعة سلوك المنظم ودوافعه التي تتمثل ليس فقط في تحقيق أعظمية ربحية بل أيضاً في الشعور بالحاجة إلى الإنجاز وإمكانية تغيير هذه الدوافع عن طريق التعليم والتدريب¹⁸، بينما يرى جوزيف شومبيوتر *Joseph Schumpeter* (1883 م – 1950 م) في كتابه "نظرية التطور الإقتصادي" الصادر سنة 1911 م والمعاد نشره سنة 1934 م أن لبّ مشكلة التخلف هو غياب طبقة المنظمين التي قادت حركة التقدم في أوروبا، فالمقاولة عملية مزج بين عوامل الإنتاج وفق مجموعة الأطر الخلاقة للمتغيرات السيكولوجية والاجتماعية والبيئية والتعليمية البناءة التي تطلق العنان لـ "ثورات إنتاجية" تدمر أجزاءً من البنية الإقتصادية القديمة وتنشأ بنى جديدة، وبحدوث هذه العملية على نطاق واسع فإنها تخلق موجة دائمة من الهدم البناء *destruction créatrice*، ولذلك إعتبر شومبيوتر أن الركود الإقتصادي جزء هام من عملية التطور الرأسمالية والإحتكار غير العادل للدخل من قبل المقاولين يأتي ببساطة كمكافأة لعملية الابتكار، كما يؤكد شومبيوتر على ضرورة الأخذ بثلاثة جوانب أساسية في التحليل: تطور علاقات الإنتاج، توسيع الإئتمانات المالية والقروض، وجود طبقة المخاطرين التي تقود القفزة الإنتاجية¹⁹، فالمقاولة في نظره هي في النهاية علاقة الإبداع بخلق القيمة ومسؤولية درجة الإبداع تقع على الفرد، وبالتالي يمكن القول عن الوضع أنه مقاولاتي إذا كان هناك حركية متلازمة بين علاقة الفرد بالقيمة ووسائل إنشائها (الإبداع)، وعلى هذا يمكن الإتفاق على أن المقاولة هي: "حركية إستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد عن طريق إنشاء منظمات جديدة تهدف إلى خلق القيمة"²⁰.

بالمقابل نجد المدخل السوسيولوجي قد غير مجرى التحليل بالإنتقال من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي وذلك بدراسته للآليات المجتمعية ودرجة تقدم المجتمع ونوع الثقافة السائدة كعوامل مشجعة أو كابحة لريادة الأعمال، حيث لاحظت إيفريت هاجن بدراستها للمجتمعات الزراعية القروية أنها تتميز بضعف الحراك الإجتماعي وضعف الطبقة المتوسطة وقلة الأفراد المبدعين بسبب الطريقة التسلطية في التربية وضعف المناهج التربوية والتعليمية التي تؤدي إلى إضعاف الدافعية مما يعوق عملية التقدم الإقتصادي²¹، في حين إستنتج *Hofstede* 1980 م من تحليله الإحصائي للشركة متعددة الجنسية *IBM* التي لها أكثر من 116000 عامل وتمارس أشغالها في أكثر من 50 دولة أن هناك أربع أبعاد قيمية تفسر إختلاف الممارسات المقاولاتية: الفردية مقابل الجماعية، تفاوت السلطة، قوة/ضعف عدم التأكد، القيم المادية مقابل القيم المعنوية، كما يرى *MINGUET* أن فرص الأعمال هي في حد ذاتها وظيفة ثقافية مجتمعية وليست إقتصادية بحتة، بينما يفسر *Hayton et al* 2002 م علاقة الثقافة بريادة الأعمال من منظور ثلاثة زوايا: تأثير الثقافة الوطنية على عملية الابتكار العالمية،

تأثير الثقافة على الخصائص الشخصية لأصحاب المشاريع الفردية، وأخيراً تأثير الثقافة الوطنية على المشاريع الإجتماعية، يقول *Tounis* 2003 م:

"...Se manifeste dans un environnement spécifique à travers lequel il est possible de canaliser des perceptions et des attitudes en vue d'atteindre des comportements souhaités...Elle émane de l'individu mais pour devenir réalité, elle dépend de l'environnement culturel, social et économique ... Elle est certes, avant tout, une volonté personnelle, mais elle dépend également de l'influence des variables contextuelles" ²².

هذا الإطار الذي إستندت عليه المقاربة المرحلية في تعريفها للمقاولاتية بأنها مجموع المراحل المتعاقبة التي يمر بها المشروع المقاولاتي والتي تبدأ بالميول المقاولاتية الشخصية وتنتهي بتبني السلوك المقاولاتي حيث تتوسط هذه المرحلتين مرحلة الإستعداد الفكري لإنشاء المشروع المقاولاتي ومرحلة إتخاذ قرار الدخول في المجال المقاولاتي ²³، في نفس هذا الإتجاه قسم *J. P SABOURIN et Y.GASSE* 1989 م العوامل التي تؤثر على المراحل الأساسية للمشاريع المقاولاتية في ثلاثة عوامل هي ²⁴:-

1- المسبقات *Les antécédents*: وتمثل مجموع العوامل الشخصية والبيئية التي تشجع على ظهور الإستعدادات الفردية لدى الأشخاص لممارسة نشاط مقاولاتي ما.

2- الإستعدادات *Les prédisposition*: وهي مجموع الخصائص النفسية التي يتميز بها الفرد كالمحفزات والمواقف، الأهلية، الوسائل المالية والمادية، والتي تتفاعل في ظل ظروف ملائمة لتتحول إلى سلوك مقاولاتي.

3- تنفيذ المشروع: وهذا تحت تأثير الدوافع المحركة التي تشمل العوامل الإيجابية أي الفرص وعوامل عدم الإستمرارية أي التهديدات، فكلما زادت كثافة الدوافع المحركة زاد توجه الأفراد على إنشاء المؤسسات، والأفراد الذي يملكون إمكانيات مقاولاتية أكبر لهم فرصة أكبر لتنفيذ ونجاح مشاريعهم.

وبما أن المشروع المقاولاتي أو بتعبير إداري أصبح المنظمة المقاولاتية هي ظاهرة متعددة الأبعاد تنتج عن مزيج من العوامل الكلية والجزئية (الذاتية/الشخصية) فليس من قبيل الصدفة أن يعتمد إنشاء الأعمال المقاولاتية على شبكات الدعم والتأهيل.

III- سوسيولوجيا الثقافة وتطور النظريات الاقتصادية الكلية

إن فهم المقاول كظاهرة إجتماعية تتيح لنا من منظور إقتصادي كلي فهم أكبر لسيروية تطور الإقتصاديات ولعل أكثر النظريات الاقتصادية إستحداثاً (نظريات النمو الداخلي *Théories de la croissance Endogène****) تعكس في جوانبها أهمية المقاولاتية والمدخل الإجتماعي في تطور الإقتصاد والتنمية، فالمقاولاتية تسمح بالاندماج الإقتصادي للإرادة الفردية والحرية في إنشاء مشروع إقتصادي حقيقي قائم على التلازم بين المنتجات والسوق والإستغلال العقلاني للموارد والمعرفة للحساب الخاص للمقاول، ومع ظهور أعمال *T.W.Schultz* و *Becker* سنة 1961 م "الرأسمال

البشري"، و K. Arrow 1962 م حول "التعليم بالممارسة *learning by doing* و H. Uzawa 1965 م في " *modèle agrégé de croissance économique* "، بدأت النظريات الإقتصادية تتجه أكثر وأكثر إلى دراسة أهمية الرأسمال البشري والمعرفي في النمو الإقتصادي والتنمية، حيث وجدت أربع نظريات يمكن أن توضح علاقة سوسولوجيا الثقافة بالنمو الإقتصادي:

1- نظرية رأس المال المادي/المعرفي ل بول رومر *Capital physique ou connaissance*

يُعرف الإقتصادي الأمريكي بول رومر *Paul Romer* المنتهي إلى جامعة شيكاغو رأس المال المعرفي 1986 م بأنه مخزون المعرفة المتولد تلقائياً من الخبرة المكتسبة من تراكم ممارسات العملية الإنتاجية، ويُقسم فجوة التطور بين الدول المتقدمة والنامية إلى فجوتين²⁵:

- 1- الفجوة المادية التي تتضمن الاختلاف في البنية الإقتصادية التحتية بجميع عناصرها؛
- 2- الفجوة الفكرية التي تشمل العنصر المعرفي على كامل العملية الإقتصادية من مدخلاتها إلى غاية التوزيع في الأسواق، والتي تسمح بحل جميع المشاكل الفنية على المستوى الجزئي والكلي، فحسب رأيه تشكل العوامل السوسيوثقافية جانب مهم من رأس المال المعرفي التي تسمح بتضاعف التأثير الإيجابي للوفورات الخارجية سواء على مستوى الوحدة الإنتاجية أو على مستوى الصناعة ككل، كما أنها تشكل أداة مقاومة للآثار السلبية المزمدة التي تحدثها الأزمات الإقتصادية في مخزون المعرفة والتي يصعب التخلص منها آنياً²⁶.

2- نظرية رأس المال البشري ل روبرت لوكاس *capital humain/ Robert Lucas*

تعود أصول هذه النظرية إلى تيودور شولتز *Theodore. W. Schultz* 1961 م الذي توصل إلى أن سبب الإنتاجية المرتفعة للدول المتقدمة هو الإستثمار في رأس المال البشري نتيجة تطور نظم التعليم، وهذا من شأنه تقليل تفاوت توزيع الدخل وتخفيض معدلات الفقر، فرأس المال البشري له بعدان:

- 1- بعد كمي: يعبر عنه بعدد أو نسبة الأفراد التي تمارس أعمالاً لها قيمة إقتصادية (المقاولين)؛
 - 2- بعد كيمي: يتمثل في المهارات والمعرفة التي تؤثر بشكل تقني على إنتاجية المشاريع الإقتصادية.
- ويُفرق *Schultz* بين ثلاثة أنواع من الإنفاق الرأسمالي: الإنفاق المادي كالألات وغيرها، الإنفاق الإستهلاكي ويشمل السلع والخدمات، والإنفاق المعرفي ويشمل مجالات الصحة والتعليم التي يعتبرها أساس تحسين قدرات القوة البشرية العاملة داخل الإقتصاد.

وقد أعاد الإقتصادي الأمريكي روبرت لوكاس سنة 1988 م صياغة مفهوم رأس المال البشري في نموذج الذي شمل معطيات لبعض الدول للفترة 1960 م إلى 1987 م بشكل أكثر عمقاً لينصرف إلى مخزون المعارف المكتسبة عن طريق الإعداد والتأهيل والتي تزيد من الفاعلية الإنتاجية للأفراد، والتي تمتد إلى حالة الغذاء والنظافة والصحة وغيرها، وقد قسم الرأسمال البشري إلى قسمين: الرأسمال البشري المستخدم في العملية الإنتاجية (العمال)، ورأسمال الإعداد وهو الإستثمار القومي المخصص

للتكوين وتهيئة الهياكل التعليمية وجلب الخبرات الخارجية وغيرها - بعبارة أخرى التأثير على البنية الثقافية للمجتمع وهيكل النظام الاجتماعي للموازنة مع ما يفرضه التطور الإقتصادي من تحديات-، وحسب **لوكاس** فإن الإستثمار في رأس المال البشري يُنتج نوعين من الوفورات²⁷:-

1- وفورات داخلية: تنشأ نتيجة قرار الإستثمار في رأس المال البشري بالموازنة بين الخسارة في الدخل الحالي والإنتاجية الإضافية الناجمة عن الإعداد والتكوين؛

2- وفورات خارجية: وهي الوفورات التي ينقلها الجيل الحالي عن سابقه ثم إلى الجيل الذي يتبعه. وهذا قدم **لوكاس** مدخلاً تفسيرياً لمشاكل التنمية غير المتكافئة بين الدول، فتزايد الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج ترجع إلى تزايد التخصص في رأس المال البشري الذي يتضمن في أحد جوانبه التغيير السوسيو ثقافي، وهذا التفاوت في الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري يؤدي إلى أن يكون النمو أكثر قوة في الدول المتقدمة منه في الدول النامية.

3- نظرية رأس المال التكنولوجي *capital technologie/ Aghion et Howitt*

تعود هذه النظرية إلى *PH. Aghion et P. Howitt* في دراستهما "*modelé de croissance fondé sur le processus de destruction-créatrice*" سنة 1992 م التي أرجعت النمو الإقتصادي إلى مستوى التكنولوجيا ومخزون الإبداع داخل الإقتصاد (القطاع العام و الخاص) ، ويُعرف *Rosenberg* الرأسمال التكنولوجي على أنه مجموع المعارف المرتبطة بكل أو بعض الأنشطة أو المراحل الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة مخرجاتها سواء من حيث الكم أو النوع، فالمعرفة التكنولوجية تتميز بخاصتين رئيسيتين تشكلان أهمية خاصة في نظرية النمو الإقتصادي²⁸:-

1- التراكمية: فالمعرفة التكنولوجية هي رأس مال متراكم ينمو بلا حدود لعدم إرتباطه بحياة الأفراد؛

2- سلعة عامة: الإنتشار بعد مرور فترة التملك.

كما يرى *Aghion* و *Howitt* أن رأسمال التكنولوجيا يسمح بشرح الإختلافات في معدلات النمو طويل الأجل بين الدول، ويسمح بتوجيه التعديلات المؤسسية والإجتماعية نحو المجالات المطلوبة.

4- نظرية رأس المال العام لـ *Robert Barro* / *capitalisme de l'état*

شمل نموذج *Barro* لسنة 1990 م معطيات لـ 116 بلداً للفترة [1965 - 1985] تتعلق بدور الدولة في رفع معدل النمو الإقتصادي (*PIB*)، وبالتالي إستنتاج *Barro* وجود أهمية كبرى لرأسمالية الدولة في التنمية الإقتصادية من خلال رأس المال العام المتمثل في مجموع التجهيزات العامة المملوكة للدولة والأشخاص الاعتبارية التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في رفع إنتاجية القطاع الخاص، سواء في شكل التجهيزات القاعدية كالطرق، الموانئ، المطارات، تكنولوجيا الإتصال السلكية واللاسلكية، ... إلخ، أو في شكل الهياكل الداعمة كالعليم، الصحة، الثقافة، ... إلخ، وتم تقسيم رأس المال العام إلى نوعين:-

1- رأس المال العام الإنتاجي: الذي يؤثر على دالة إنتاج رأس المال الخاص؛

2- رأس المال العام الاستهلاكي: والذي يسمح بتحسين مستوى رفاهية المستهلكين.

IV- دور سوسيولوجيا الثقافة في دعم التوجهات الاقتصادية للمقاولاتية بالجزائر

في محاولة دراسة تأثير عوامل سوسيولوجيا الثقافة على الإتجاهات الاقتصادية للمقاولاتية في الجزائر تم لهذا الغرض توزيع إستبيان على مجتمع الدراسة الذي ضم الهيئات الأكاديمية وهيئات دعم الإستثمار *ANDI*، *ANGEM*، حيث جاءت الدراسة الإحصائية بالشكل التالي:

- عرض الدراسة الإحصائية:

النسبة إجمالية %	نسبة الإستجابة %		الإستبيان		العدد	البيان
	الإلكتروني	الورقي	الإلكتروني	الورقي		
100	100	100	15	20	35	عدد الإستثمارات الموزعة
71.43	66.66	75	10	15	25	عدد الإستثمارات المسترجعة
5.71	6.66	5	1	1	2	عدد الإستثمارات الملقاة
65.71	60	70	9	14	23	عدد الإستثمارات الملائمة

المصدر: من إعداد الباحثين.

2- نتائج الدراسة الميدانية:

لإستخلاص النتائج تم إستخدام برنامج التحليل الإحصائي المعروف بـ (*SPSS 20*) بهدف الحصول على المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية في دراسة إتجاهات آراء العينة، حيث تضمن الإستبيان 12 سؤالاً موزعة على ثلاثة محاور إعتداداً على مقياس ليكرت الثلاثي (*Likert Scale*).

1-2 المعطيات الوصفية:

المتغير	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	73.91
	أنثى	26.09
السن	من 25 إلى 40 سنة	100
الوظيفة	إطار أكاديمي	56.52
	ماجستير	13
	دكتوراه	21.74
	رئيس قسم المحاسبة	8.69
	موظفون	13.04
الخبرة	أقل من 5 سنوات	56.52

تحليل علاقة سوسيولوجيا الثقافة بالإتجاهات الإقتصادية للمقاولاتية

21.74	5	من 5 إلى 10 سنوات	الخبرة المهنية	
13.04	3	أقل من 5 سنوات		
8.69	2	من 5 إلى 10 سنوات		

المصدر: من إعداد الباحثين.

2-2 أثر العوامل الإجتماعية والثقافية على المشاريع المقاولاتية بالجزائر

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإتجاه العام
01	في خضم تعدد العوامل الإقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية لبيئة الأعمال المعاصرة، هل تعتقد أن العوامل الإجتماعية والثقافية هي أهم العوامل المؤثرة على المشاريع المقاولاتية.	1.478	0.846	موافق
02	التغيير الثقافي يمكن أن يساهم في النمو والتنمية الإقتصادية.	1.043	0.21	موافق
03	تلعب العوامل الثقافية دوراً مهماً في توجه الجزائريين نحو ممارسة الأعمال الخاصة.	1.609	0.839	موافق
04	يعد الدين الإسلامي عاملاً مهماً في إختيار المستثمر الجزائري لنوعية المشاريع الإستثمارية.	1.565	0.843	موافق
05	هناك إنتشار واسع لثقافة الإستثمار الخاص في المجتمع الجزائري.	2.13	0.92	غير موافق
06	تنمية المهارات الإجتماعية لأصحاب المشاريع الجديدة كالإنخراط في الأحزاب السياسية مثلاً يساعدهم في الحصول على الموارد الضرورية لإنطلاق مشاريعهم.	1.913	0.733	محايد
07	هل تفضل ممارسة عملاً خاصاً بدلاً من الحصول على منصب وظيفي (أجرة شهرية).	1.522	0.51	موافق
08	مازال التمييز ضد المرأة والأحكام المسبقة حول دورها ومكانتها في الأسرة والاقتصاد الجزائري يعد أحد أكبر العراقيل التي تواجه المفاولة النسوية في الجزائر.	2.087	0.95	غير موافق
09	مازال التوزيع الإقليمي غير المتوازن للمشاريع في الجزائر يؤثر على نجاعة وفعالية البرامج الإقتصادية ويساهم في ظهور القيم الإجتماعية المنحرفة.	1.174	0.388	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين.

3-2 أثر نظام التعليم في الجزائر على المشاريع المقاولاتية

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
10	للجامعة الجزائرية القدرة على دعم المشاريع الجديدة من خلال أنشطة البحث والتطوير.	2.043	0.928	غير موافق
11	يساهم نظام التعليم LMD في دعم المشاريع المقاولانية وريادة الأعمال.	2.391	0.783	غير موافق
12	يلعب مستوى التعليم دور مهم في إختيار المقاولين الجزائريين للمشاريع المقاولانية.	2	0.904	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين.

ومن خلال الجداول السابقة يمكن إستنتاج ما يلي:

- 1- تعتقد العينة أن للعوامل الإجتماعية الثقافية تأثيرات هامة في نشأة وتطور المشاريع المقاولانية، وعلى هذا يمكن القول أن التغيير الثقافي يمكن أن يؤدي دوراً لا يستهان به في عملية النمو والتنمية الإقتصادية (المتوسط الحسابي 1.043، الانحراف المعياري 0.21 وهو الأقل على كامل الجداول).
- 2- فيما عرفت العينة شبه إنقسام حول السؤال الثالث المتعلق بدور العوامل الإجتماعية الثقافية في دعم التوجهات المقاولانية للجزائريين على الرغم من إتجاه العينة إلى دعم الفرض القائل أن للعوامل الإجتماعية الثقافية تأثيرات هامة في دفع الجزائريين نحو الأعمال الخاصة، ورغم قبول هذا الفرض إلا أن هناك جزء مهم من العينة يتجه إلى التفسير القائل أن الأسباب الحقيقية وراء إتجاه الجزائريين نحو الإستثمار الخاص هي أسباب إقتصادية إدارية بالدرجة الأولى تأتي على رأسها البطالة والبيروقراطية، وهذا الإنقسام لم يستثنى كلاً من السؤالين الرابع والخامس، فالبعد الديني لم يعد ذلك الأساس الذي يحكم إتجاهات الإستثمار في المجتمع الجزائري على الرغم أن المتوسط الحسابي بلغ قيمة 1.565 بإنحراف معياري 0.843 مما يشير إلى التأثير الديني على نوعية الإستثمار للمستثمر الجزائري، كما تتجه العينة إلى ضعف ثقافة الإستثمار في المجتمع الجزائري وهو ما يدل عليه كلاً من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري 2.13، 0.92 على التوالي للسؤال الخامس، إلا أن العينة لم تجب صراحةً عن درجة تأثير تنمية المهارات الإجتماعية للمقاولين الجزائريين على تعبئة الموارد الضرورية لإنجاز مشاريعهم وهو ما يدل عليه المتوسط الحسابي 1.913 بإنحراف معياري 0.733 للسؤال السادس.

- 3- وفيما يخص السؤال السابع فأغلب العينة تتجه إلى أهمية العمل الخاص لما يحققه من مزايا وظيفية سواء للرجل والمرأة، في حين يفضل جزء هام من العينة مناصب العمل (أجرة شهرية) في حالة

كان الأجر الثابت المرتفع، حيث جاء المتوسط الحسابي لهذا السؤال بقيمة 1.522 بإنحراف معياري 0.51.

4- وفيما يتعلق بتأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على المقاولاتية النسائية في الجزائر، فالعينة ترى أن هناك تحرر أكبر مقارنةً بالسنوات السابقة حول عمل المرأة وتقليدها لمناصب إدارية عليا على الرغم من أن هذه النظرة تختلف من المناطق الشمالية عن الجنوب الجزائري الذي يبقى أكثر تحفظاً في هذا الجانب، هذا الأخير الذي ما زال يتأثر باختلال التوزيع الإقليمي للمشاريع الإستثمارية، حيث تجمع العينة على أن سوء توزيع المشاريع المقاولاتية والإقليمية يعد أحد أبرز أسباب عدم نجاح المخططات التنموية والبرامج الاقتصادية في الجزائر، كما أنه يساهم في ظهور إختلالات عميقة في النظام الإجتماعي والقيم المجتمعية للمجتمع الجزائري.

5- فيما يخص السؤال العاشر المرتبط بالفئات الأكاديمية خاصةً، فهذه الأخيرة تفند الدور الإيجابي الذي تلعبه المخابر البحثية للجامعة الجزائرية من خلال أنشطة البحث والتطوير في دعم الجهود المقاولاتية، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الذي بلغ 2.043 والانحراف المعياري 0.928، وهو ما يجسده كذلك السؤال الحادي عشر المتعلق بدور نظام التعليم *LMD* المعمول به حالياً في الجزائر في الحياة المقاولاتية والذي تنظر إليه العينة بنظرة تشاؤمية لعدم فعاليته في دعم المشاريع المقاولاتية حالياً أو مستقبلاً، وهذا ما يتعارض مع ما تم مناقشته في الجانب النظري (عناصر سوسيولوجيا الثقافة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا السؤال قيمة 2.391 بإنحراف معياري 0.783، وهذا ما يؤدي بنا بالضرورة إلى الإجابة عن السؤال الثاني عشر بالنفي فإذا كان نظام التعليم *LMD* ليس له أي قيمة إضافية في دعم المشاريع المقاولاتية فمن غير الممكن أن يلعب مستوى التعليم دوراً فعالاً في إختيار المقاولين الجزائريين - خاصةً خريجي هذا النظام - للمشاريع المقاولاتية لعدم فعاليته في تحقيق جدوى اقتصادية فعالة لأصحاب المشاريع المقاولاتية.

4. خاتمة:

إن صعوبة ضبط المنحى الحقيقي الذي تتخذه العلاقة بين سوسيولوجيا الثقافة والجانب الإقتصادي للمقاولاتية يتأتى من صعوبة تحديد الإطار المفاهيمي لجميع المتغيرات النفسية والاجتماعية والأنثروبولوجية التي يتضمنها مفهوم الثقافة، ومن جهة ثانية إمكانيات اعتماد هذه المتغيرات كعوامل مفسرة للسلوك المقاولاتي وقوة تركيبها لتشكل نظرية عامة للمقاولاتية، وعموماً بدأت النظريات الاقتصادية الكلية تهتم بهذه العلاقة أكثر وأكثر في محاولة منها لشرح إختلاف معدلات النشاط المقاولاتي ونموه لأقاليم جغرافية مختلفة داخل الدولة أو شرح إختلاف معدلات النمو الإقتصادي بين دول العالم، وأما من الجانب الإداري فتتعدد التأثيرات الإيجابية والسلبية التي تحدثها سوسيولوجيا الثقافة على الفكر الإداري والمؤسسي من إختلاف نظم التسيير والرقابة والتنظيم

والإتصال وثقافة المؤسسة وقياس الأداء والمردودية والكفاءة المهنية والجماعية وإتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية والمسؤولية الإجتماعية والبيئية للتنظيم المؤسسي المقاوالاتي إتجاه المجتمع والجماعة.

5. قائمة المراجع:

- 1- فرحي محمد، "محاضرات في مادة منهجية البحث العلمي"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 2010 م، ص 10.
- 2- Azzedine Tounes, *"Influences culturelles sur des comportements managériaux d'entrepreneurs algériens"*, congrès de l'Académie de l'Entrepreneuriat, Sherbrooke, Canada, 5^{ème}, 2007, p 02, Cite : http://www.entrepreneuriat.com/fileadmin/ressources/actes07/Tounes_Assala.pdf.
- 3- بدرأوي سفيان، "ثقافة المقاول لدى الشباب الجزائري المقاول"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة تلمسان، 2015 م، ص 19.
- 4- عامر محمد سلمان، صفاء أحمد محمد، آمال نوري محمد، "دور الثقافة في تطوير التطبيقات المحاسبية"، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 93، 2012 م، ص 59.
- 5- عزاوي عمر، "الثقافة البيئية بعد إستراتيجي لحماية البيئة"، الملتقى الدولي حول: سلوك المؤسسات الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، كلية العلوم للإقتصاد والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 20 و 2012/11/21 م، ص 41.
- 6- BOUBACAR DIAKITÉ, *"FACTEURS SOCIOCULTURELS ET CRÉATION D'ENTREPRISE EN GUINÉE"*, Thèse Doctorat, FACULTÉ DES SCIENCES DE L'ADMINISTRATION, Université Laval, 2004, p 107.
- 7- يحيأوي مفيدة، "إنشاء المؤسسة والمقاوالاتية: هل هي قضية ثقافة؟"، الملتقى الدولي حول: المقاوالاتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 06 و 07 و 2010/04/08 م، ص 04.
- 8- Hamadou BOUKAR et Pierre-André JULIEN, *"Impact des facteurs socioculturels sur la croissance des petites entreprises"*, colloque international : « La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé », 11^{es} Journées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat, 27, 28 et 29 mai 2009, INRPME, Trois-Rivières, Canada, p 07.
- 9- بدرأوي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 202.
- 10- المرجع السابق، ص 72.
- ** - جاء في مقدمة كتاب Gray Tribou 1995 م:
- " Certes, certains facteurs culturels paraissent propices à l'esprit d'entreprise : l'Islam favorise ainsi un comportement matérialiste et l'enrichissement y est signe de salut. L'Islam fait une apologie du commerce et il existe une conception islamique du marché. L'Islam a des valeurs éthiques favorables à l'organisation rationnelle de l'entreprise comme l'obéissance au groupe, l'esprit communautaire, le partage des revenus".
- كما نجد من الدراسات التي تناولت الأبعاد السوسيوثقافية الإسلامية دراسة محمد مادوي "الأخلاق الإسلامية للعمل والسلوك الإقتصادي" المنشورة بمجلة CREAD سنة 2004 م وأيضاً "وقت العمل، وقت الصلاة: المقاولين الجزائريين في مواجهة إقتحام المقدس للمؤسسة" بمجلة Lien Sociale et Politique سنة 2005 م.

- 11- زايد مراد، "الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي حول: المقاوالاتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 06 و 07 و 08/04/2010 م، ص 03.
 - 12- Yifan Wang, "L'évolution de l'intention et le développement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française : une étude longitudinale", THESE DOCTEUR, ECOLE CENTRALE DE LILLE, France, 2010, p 60, Cite : <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00586082/document>.
 - 13- Sami BOUDABBOUS, "L'INTENTION ENTREPRENEURIALE DES JEUNES DIPLOMES", Revue Libanaise de Gestion et d'Economie, N° 06, 2011, p 05, cite : http://ac.els-cdn.com/S1999762011700337/1-s2.0-S1999762011700337-main.pdf?_tid=8dc41c26-d9a4-11e6-9c66-00000aacb362&acdnat=1484321325_e3460e118c4e77a224f67dcb79105ed7.
 - 14- منيرة سلامي، "التوجه المقاوالاتي للشباب في الجزائر"، ملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 18 و 19/04/2012 م، ص 04.
 - 15- FIRLAS Mohammed, "Impact des politiques d'aide à l'entrepreneuriat sur l'émergence d'esprit d'entreprise chez les jeunes ", Mémoire magister, FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES, DES SCIENCES COMMERCIALES ET DE GESTION, UNIVERSITE DE TIZI-OUZOU, 2012, p 45.
 - 16- BENREDJEM rédha, " L'intention entrepreneuriale : l'influence des facteurs liés à l'individu et au milieu ", centre d'études et de recherches, Université Pierre Mendès, France, 2009, p 08, Cite : <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00528755/document>.
 - 17- Samia HADDAD, " RISQUE ET PROCESSUS DE CRÉATION DES ENTREPRISES INNOVANTES EN TUNISIE", Académie de L'Entrepreneuriat et de l'Innovation, ^{ème}, paris, France, p 06/07, Cite : <http://tunisie-innovation.tn/upload/1457344990.pdf>.
 - 18- عبد النعيم محمد مبارك، "مبادئ علم الإقتصاد"، المكتبة المالية والإقتصادية، كلية التجارة، 1997 م، ص 486.
 - 19- محمد إبراهيم إشتية، "الإقتصاد لغير الإقتصاديين"، الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2010 م، ص 222.
 - 20- سلامي منيرة، مرجع سابق، ص 02.
 - 21- عبد الحكيم عمار نابي، "إتجاهات التنمية ونظريتها و مدى ملائمتها للتطبيق على دول العالم الثالث"، المجلة الجامعة، العدد 16، المجلد 01، 2014 م، ص 290.
 - 22- BENREDJEM rédha, Op Cit, p 07.
 - 23- BOUBACAR DIAKITÉ, Op Cit, p 76.
 - 24- منيرة سلامي، مرجع سبق ذكره، ص 05.
- ***- كما أطلق على هذه النظريات كذلك "Les Théories de l'offre" لإهتمامها بجانب العرض، وفي أهميتها يعتبرها كثير من الإقتصاديين مرحلة جديدة من سياق تطور الإقتصاد السياسي:
- "... Ce progrès se situe sur le plan de l'analyse économique bien sur, mais aussi sur celui de l'économie appliquée, à travers les orientations qui en découlent quant à la politique conjoncturelle et structurelle de

l'Etat ", Regarde : Améziane Ferguene, "Croissance Economique et Développement", campus ouvert, France, 2011, p 29.

25- محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الماضي و الحاضر و المستقبل"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008 م، ص 50.

26- Améziane Ferguene, *"Croissance Economique et Développement", Op Cit, p 29.*

27- محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 56.

28- المرجع السابق، ص 5